مسئوليه مراقب الحسابات عن الجرائم المالية

إعداد

أ.د/ أحمد زكى حسين متولى

أستاذ المراجعة ورئيس جامعة قناة السويس السابق

٢٠٢٥م – ١٤٤٦هـ

قسم المحاسبة والمراجعة ... كلية التجارة ... جامعة مدينة السادات

المقدمة

تؤثر الجرائم المالية مثل تزوير العملة، وغسل الأموال، وجرائم الملكية الفكرية، والاحتيال على بطاقات الدفع، وهجمات الفيروسات الحاسوبية، والإرهاب الإلكتروني، على جميع مستويات المجتمع(Raza, et al., 2020) . ويمثل غسل الأموال محاولة حيوية للتهرب من الملاحقة القضائية وإخفاء المصدر غير القانوني للأموال غير القانونية، وتعد المؤسسات المالية وخاصة البنوك وشركات الخدمات المالية، أكثر عرضة لمخاطر غسل الأموال بسبب خصائص عملياتها، حيث يعرض غسل الأموال المؤسسات المالية للخطر من خلال تآكل نزاهة المؤسسات ويشكل تهديداً للمسئولية المالية، ولهذا يجب على مؤسسات الخدمات المالية حماية الصناعة المالية وتحسين عملياتها بوسائل مختلفة، بما في ذلك إدارة المخاطر(Alnor, et al 2025; Jamil, et al ., 2023).

ولهذا كانت هناك حاجة لعملية المراجعة نظرًا لدورها المهم في الكشف عن ومكافحة الاحتيال والجرائم الاقتصادية وجرائم غسل الأموال، حيث يتمتع مراقب الحسابات يتمتع بقدرات ومؤهلات خاصة تمكنه من التحقيق في الأنشطة المشبوهة، فوجود إطار مؤسسي لعملية المراجعة يعد مجالاً مهماً يحمل العديد من الفرص لتلبية الاحتياجات المستقبلية؛ فهو يحدد المهارات المطلوبة والمتطلبات الأساسية التي يجب توافرها في مراقب الحسابات، وتساهم جهود مراقبي الحسابات في دعم الدعاوى وتنوير القضاء ومساعدته على إثبات الحق وتحقيق العدالة من خلال تزويدهم بتقرير معد بأقصى قدر من الدقة والشمول ومدعم بالأدلة القانونية الكافية(Shbeilat, & Alqatamin, 2022) .

وحيث يعمل مراقب الحسابات ضمن بنية تحتية للمراجعة والمحاسبة تتشكل من خلال جودة معايير المراجعة والتقرير، ولا يمكن تحقيق نظام مكافحة غسل الأموال بمعزل عن غيره، فإن معايير المراجعة الدولية تمثل المبادئ العامة والتعليمات المتعلقة بمسئولية وأفعال المراجع الخارجي عند النظر في الأخطاء والاحتيال في مراجعة البيانات المالية هي معايير المراجعة الدولية(240، 250،315،570). وتشير الدراسة الحالية إلى أن مراقب الحسابات ليس مسئولاً عن منع الاحتيال أو الخطأ، ولكن مجرد حقيقة المراجعة يمكن أن تمنعهما. ومع ذلك فإنه يتحمل المسئولية الكاملة عن التعبير عن رأيه بشأن دقة ونزاهة البيانات المالية .

١/١ غسل الأموال كجريمة مالية من منظور مهني ومحاسبي

تعرف الجريمة المالية على أنها جريمة ضد الملكية تتضمن التحويل غير القانوني لممتلكات شخص آخر لاستخدامه الشخصي ومصلحته، وهي جريمة مدفوعة بالربح للوصول إلى ممتلكات شخص آخر والسيطرة عليها. كما أنه تمثل استخدام الخداع لتحقيق مكاسب غير قانونية، وعادة ما تتضمن على خرق الثقة، والتستر على الطبيعة الحقيقية للأنشطة، وعلى ذلك يمكن استخدام مصطلح الجريمة المالية والاحتيال بالتبادل حيث يعرف بأنه تحريف متعمد للحقيقة لغرض حث شخص آخر بالاعتماد عليها على التخلي عن شيء ثمين ينتمي إليه أو التنازل عن حق قانوني(Raza et al.,2020).

وغالبًا ما تنطوي الجريمة المالية على الاحتيال، حيث تُرتكب الجرائم المالية من خلال الاحتيال في

وفقاً للدراسات المحاسبية فإن جريمة غسل الأموال تعد نشاطات لامتداد نشاط رئيسي غير مشروع أو مكملة له إلى الحد الذى يصعب الفصل بينهما وتمر عملية غسل الأموال بالعديد من المراحل، تتمثل في (Rhaif, et al.,2024):

١. مرحلة التوظيف
٢. مرحلة التقسيم الطبقي
٣. مرحلة التكامل أو الدم

٢/١ أهم جهود المنظمات المهنية والدراسات المحاسبية المرتبطة بجرائم غسل الأموال في ضوء الإطار التشريعي والقانوني للجريمة

استحوذت جريمة على اهتمام الفكر المحاسبي والمنظمات المهنية بشكل كبير، **حيث أشار مجمع المحاسبين القانونين بإنجلترا (ICAEW,1996)** إلى أن هناك العديد من الظروف وأوجه القصور والضعف الإداري والرقابي التي تسمح بوجود قابلية للغش والاحتيال، وهى ذاتها نفس العوامل التي تساهم في ارتكاب عمليات جرائم غسل الأموال، كما خلص التقرير الصادر عن لجنة ممارسات المراجعة التابعة لمجمع المحاسبين القانونين بإنجلترا وويلز (APB) إلى أن كلاً من جرائم غسل الأموال والاحتيال، يمثلان نوعاً من التصرفات غير القانونية للعملاء التي يتحمل مراقب الحسابات مسئولية الكشف والتقرير عنها وفقاً لما تتطلبه مهنة المراجعة . **وجاء التقرير الصادر عن اتحاد المحاسبية الدولي (IFAC,2004)** ليوضح بشكل أكثر تفصيلاً أوجه التشابه والاختلاف بين جرائم غسل الأموال والاحتيال (عطية، ٢٠٠٤).

وفيما يتعلق بالجهود المصرية يوضح قانون غسل الأموال المصري رقم (٨٠) لسنة ٢٠٠٢ في مادته الأولى بأن هذا المفهوم ما هو إلا سلوك ينطوي علي اكتساب أموال أو حيازتها أو التصرف فيها أو إداراتها أو حفظها أو استبدالها أو إيداعها أو ضمانها أو استثمارها أو نقلها أو تحويلها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت متحصله من جريمة من الجرائم المنصوص عليها متي كان القصد من هذا السلوك إخفاء المال أو تمويه طبيعته أو مصدره أو مكانه أو صاحب الحق فيه أو تغيير حقيقته أو الحيلولة دون اكتشاف ذلك أو عرقله التوصل إلي شخص مرتكب الجريمة المتحصل منها المال.

كما تأسست وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بموجب قانون مكافحة غسل الأموال الصادر بالقانون رقم ٨٠ لسنة ٢٠٠٢، وهي وحدة التحريات المالية المصرية، حيث نص القانون المذكور في مادته الثالثة على أن " تنشأ بالبنك المركزي المصري وحدة مستقلة ذات طابع خاص لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تمثل فيها الجهات المعنية، ويلحق بها عدد كاف من الخبراء من أعضاء السلطة القضائية والمتخصصين في المجالات المتعلقة بتطبيق أحكام هذا القانون، وتزوَّد بمن يلزم من العاملين المؤهلين والمدرَبين، ويُصدر رئيس الجمهورية قراراً بتشكيل الوحدة ونظام إدارتها وبنظام العمل والعاملين فيها دون التقيّد بالنظم والقواعد المعمول بها في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام."

وأشار قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (١٢٠) لسنة ٢٠١٩ بشأن الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية إلى إجراءات العناية الواجبة بالعملاء وغيرها من القواعد والضوابط والإجراءات ذات الصلة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أشار إلى نظم الضبط الداخلي ووضع إجراءات تفصيلية واضحة لمكافحة عمليات غسل الأموال.

٣/١ دوافع اهتمام مراقب الحسابات بالكشف والتقرير عن جرائم غسل الأموال

تعرف مراجعة جرائم غسل الأموال على أنها الفحص الانتقادي والتحقق المنظم من مدى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات المحاسبية المثبتة بالدفاتر والسجلات والقوائم للمؤسسات المالية ، كما تتمثل في قياس مدى التزام هذه المؤسسات بالسياسات والقوانين واللوائح والتشريعات المتعلقة بجرائم غسيل الأموال، حيث يمكن التمييز بين المناهج التي يتبعها مراقب الحسابات للإبلاغ والتقرير عن جريمة غسل الأموال، على النحو التالي(متولى ، زيتون،٢٠٢٣):

١. منهج مراجعة المعاملات مستنداً : يتضمن الفحص المستندي لكل أو للجزء الأكبر من معاملات المؤسسات المالية من حيث أدلة إثباتها وتوثيقها المؤيد لصحتها حسابياً ومحاسبياً بهدف كشف التزوير .
٢. منهج مراجعة الميزانية: ويشتمل علي تحقيق كافة الأصول والخصوم وباستيفاء متطلبات هذا التحقيق يكون قد برهن علي صحة نتيجة نشاط المؤسسات من ربح أو خسارة.
٣. منهج مراجعة النظم: حيث يقوم مراقب الحسابات بدراسة وتقييم نظم المراقبة الداخلية التي تحكم سير عمليات المؤسسات ليرى ما إذا كانت هذه النظم تكون قاعدة يمكن الاعتماد عليها في إعداد حساباتها وقوائمها المالية لأغراض مكافحة غسيل الأموال.
٤. منهج المراجعة المؤسس علي مفهوم المخاطر : حيث يتم من خلال هذا المنهج تقسيم مجالات المراجعة من حيث درجة المخاطر إلي مجالات مراجعة ذات مخاطر منخفضة لاكتشاف الجريمة، ومجالات مرجعة ذات مخاطر مرتفعة يتولى مهمة التعامل معها المراجعون ذوي الخبرة والتخصص في التقرير عن الجريمة .

٤/١ مسئولية مراقب الحسابات عن مدى التزام الشركات بمتطلبات الإبلاغ عن الاشتباه في جرائم غسل الأموال

١. مسئولية مراقب الحسابات عن مدى التأكد من تطوير نظام المعلومات في الشركات لكشف جرائم غسل الأموال
٢. مسئولية مراقب الحسابات عن مدى ملاءمة النظام المحاسبي في الشركات فى مواجهه جرائم غسل الأموال
٣. مسئوليه مراقب الحسابات عن مدى مواكبة نظام الرقابة الداخلية في الشركات لأغراض الكشف عن جرائم غسل الأموال في ضوء إطار COSO
٤. مسئولية مراقب الحسابات عن تقييم كفاءة أعمال المراجعة الداخلية بشأن جرائم مكافحة غسل الأموال .
٥. مسئولية مراقب الحسابات عن تقييم مستوى الالتزام الحوكمى على ممارسات جرائم غسل الأموال
٦. مسئولية مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن جرائم غسل الأموال في ضوء معايير المراجعة المرتبطة

ترتبط معايير العمل الميداني بتنفيذ عملية المراجعة، وتمثل مبادئ المراجعة التي تحكم طبيعة ومدى القرائن أدلة الإثبات الواجب الحصول عليها بواسطة إجراءات المراجعة والمرتبطة بالأهداف العريضة الواجب تحقيقها من استخدام هذه الإجراءات، وتشتمل هذه المعايير على ثلاثة معايير تتمثل في الآتي:

- تخطيط العمل
- دراسة وتقييم الرقابة الداخلية:
- أدلة الإثبات

وتوصلت الدراسة الحالية إلى أن أهم المعايير التي يمكن أن يعتمد عليها مراقب الحسابات عند الكشف والتقرير عن جرائم غسل الأموال تتمثل في :

١. معيار المراجعة الدولي رقم (٢٤٠) بعنوان " مسئوليات المراجع ذات العلاقة بالغش عند مراجعة القوائم المالية "
٢. معيار المراجعة الدولي رقم(٢٥٠) بعنوان " مراعاة الأنظمة واللوائح عند مراجعة القوائم المالية"

٣. معيار المراجعة الدولي (٣١٥) بعنوان" تحديد مخاطر التحريف الجوهري وتقييمها من خلال فهم المنشأة وبيئتها "

٤. المعيار الدولي للمراجعة (٥٧٠) بعنوان " الاستمرارية "

وفى سياق تحديد مسئوليات مراقب الحسابات في الكشف والإبلاغ عن جرائم غسل الأموال ، فإن الباحث يوضح أن المسئولية القانونية لمراقب الحسابات تشمل ثلاث أنواع، والتي يمكن أن يتعرض لها مراقب الحسابات عند ممارسة لمهنة المراجعة ، وتشمل هذه الأنواع على المسئولية(التأديبية ، المدنية، الجنائية) وفيما يلى يتناول الباحث المسئولية القانونية لمراقب الحسابات عن خدمات التأكيد فيما يتعلق بجرائم غسل الأموال كما يلى: (الفار ،٢٠١٧)

١. **المسئولية التأديبية لمراقب الحسابات**
٢. **المسئولية المدنية لمراقب الحسابات**
٣. **المسئولية الجنائية لمراقب الحسابات: وهناك مسئولية إضافية لمراقب الحسابات تتمثل في المسئولية المجتمعية**

وبناء على ما سبق عرضه من تحليل وتوضيح مسئوليات مراقب الحسابات في مكافحة غسل الأموال ، يوصى الباحث بإجراء المزيد من الأبحاث في المقترحات البحثية التالية:

- أثر كفاءة مراقب الحسابات في كشف جرائم غسل الأموال على تفعيل مسائلة البنوك التجارية عن أدائها المالي المستدام مع دراسة تجريبية .
- قياس أثر التزام البنوك التجارية بمتطلبات الإبلاغ عن الاشتباه في عمليات غسل الأموال على جودة حكم مراقب الحسابات على مخاطر الرقابة الداخلية ، دراسة تجريبية مقارنة على مراقبي الحسابات بالجهاز المركزي للمحاسبات ومكاتب المحاسبة الخاصة.
- قياس أثر توكيد مراقب الحسابات على إفصاح البنوك التجارية عن التزامها بمتطلبات الإبلاغ عن الاشتباه في عمليات غسل الأموال على سمعة البنك ومخاطر مقاضاة البنوك مع دراسة تجريبية.

قائمة المراجع

١. المراجع باللغة العربية

الفار، محمد محمد سليمان (٢٠١٧) ،المسئولية القانونية لمراقب الحسابات في ظل التأكيد على تقرير الإدارة عن مدى التزامها بتطبيق الحوكمة البيئية ، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية ،كلية التجارة ، جامعة قناة السويس ،٧(٢)، ٢٥٤-٢٨٦.

متولى ، أحمد زكى& زيتون ، محمد خميس (٢٠٢٣) ، المراجعة في ظل التطورات المعاصرة ، مكتبة عبد الدايم، الإسماعيلية، ١٤٣-١٧٦.

وديع ، هدير محمد نبيل(٢٠٢١)، مدخل مقترح لتطوير دور المراجعة الداخلية في الحد من جرائم غسل الأموال بالبنوك التجارية المصرية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية التجارة ، جامعة بنها، ٤(٣) ، ١-٣٧.

الإصدارات

البنك المركزي المصري ، مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب https://www.cbe.org.eg/ar/aml-cft/egyptian-fiu

قرار مجلس الإدارة رقم (١٢٠) لسنة ٢٠١٩ بتاريخ ٢٠١٩/٨/٢٨ بشأن الضوابط الرقابية في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للجهات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية .

مجلس معايير المحاسبة الدولية (٢٠١٧) المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية ، (IAS: 570،315،250 ،240،620). ترجمه الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين . المملكة العربية السعودية .

قانون مكافحة غسل الأموال المصري الصادر بالقانون رقم (٨٠) لسنه ٢٠٠٢ ولائحته التنفيذية.

٢. المراجع باللغة الإنجليزية

Alnor, N. H. A., Al-Matari, E. M., Al-Bukhrani, M. A., Alhebri, A., Omer, A. M., & Mohammed, O. A. A. (2025). ASSESSING THE EFFICIENCY OF THE EXTERNAL AUDITOR IN COMBATING MONEY LAUNDERING IN THE FINANCIAL SECTOR GOVERNANCE. Journal of Governance and Regulation/Volume, 14(1),262-272.

Jamil, A. H., Mohd-Sanusi, Z., Mat-Isa, Y., & Yaacob, N. M. (2023). Money laundering risk judgment by compliance officers at financial institutions in Malaysia: the effects of customer risk determinants and regulatory enforcement. Journal of Money Laundering Control, 26(3), 535-552.

Raza, M. S., Zhan, Q., & Rubab, S. (2020). Role of money mules in money laundering and financial crimes a discussion through case studies. Journal of Financial Crime, 27(3), 911-931.

Rhaif, S. A., Radhi, S. R., Kareem, D. A., & Fnayek, M. N. (2024). The Role of Applying Internal and External Auditing Methods in Reducing the Phenomenon of Money Laundering. South Asian Journal of Social Sciences & Humanities, 5(3).

Shbeilat, M. K., & Alqatamin, R. M. (2022). Challenges and forward-looking roles of forensic accounting in combating money laundering: Evidence from the developing market. Journal of Governance and Regulation/Volume, 11(3).